غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

الاقتصاد الألماني

نشره شهرية تصدرها غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

العدد ٩ سبتمبر ٢٠١٩

التخوف في ألمانيا من دخول مرحلة الكساد التقني
وتوقعات بتراجع العائدات الضريبية خلال الأعوام ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م

أظهرت بينات مكتب الإحصاء الاتحادي تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة ٠,١ في المئة مقارنة بالربع الأول، بينما كان الربع الأول قد شهد نمواً بنسبة ٠,٤ في المئة مقارنة بالربع الأخير من العام ٢٠١٨م. ويعود هذا التراجع في معدلات النمو الى انخفاض الصادرات الألمانية بسبب تراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد في ألمانيا والذي يعاني من تفاقم النزاعات التجارية العالمية خصوصا بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وكذلك تراجع نمو الاقتصاد العالمي، علاوة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار، عدا في قطاع البناء والانشاءات، واستمرار الحالة الجيدة لسوق العمل، تزداد مخاطر تراجع النمو خلال الربع الثالث من هذا العام بما يهدد بدخول الاقتصاد الألماني في مرحلة الكساد التقني والذي ينهي عشر سنوات من النمو المتواصل. وقد وصف Jörg Krämer كبير الاقتصاديين في البنك التجاري Commerzbank هذا الوضع بالقول « ان الاقتصاد الألماني يتواجد الان في المنطقة الرمادية بين النمو الضعيف والكساد»، وعلى الرغم من تأكيد المستشارة الألمانية انجيلا ميركل عدم الحاجة في الوقت الحاضر الى إقرار حزمة إجراءات اقتصادية خاصة لمواجهة هذا الانكماش المحتمل، ينصح العديد من الخبراء الاقتصاديين بضرورة تخلي الحكومة الاتحادية عن سياسة الصفر الأسود والقبول بفكرة الاستدانة مرة أخرى. هذا بالإضافة الى اتباع الحكومة لعدد من التدابير لتشجيع ودعم النمو الاقتصادي من أهمها:

» خفض ضرائب الدخل على الافراد، بحيث تتراوح قيمة هذا الخفض ما بين ١٧ و٣٥ مليار يورو، او اللجوء الى التبكير بإلغاء ضريبة التضامن (Solidaritätszuschlag) والتي من المفترض ان يتم الغائها على ٩٠ في المئة من دافعي الضرائب بحلول العام ٢٠٢١م الامر الذي سينعش الاستهلاك وسيخلق مزيدا من الوظائف.

» تخفيض الضرائب على الشركات والذي سيكون له أثر مباشر وفوري في مقاومة الكساد.

» دعم الشركات الناشئة والمتوسطة الحجم، حيث يدعوا عدد من رجال الصناعة والاقتصاد الى انشاء صندوق لدعم المشاريع الجديدة التي يقيمها الشباب في مجال الصناعة.

» زيادة الاستثمارات، والذي يعد من الإجراءات التقليدية في مقاومة الكساد وتحسين معدلات النمو، ويطالب العديد من الخبراء الحكومة الاتحادية باتباع برامج خاصة بالاستثمار حتى لو أدى ذلك الى مزيد من الديون، بالإضافة الى العمل على تجاوز البيروقراطية في هذا الجانب عبر انشاء برامج متوسطة المدى لزيادة الاستثمارات او باتباع سياسة تشجيع الاستثمار عبر منح مكافآت مالية كما قامت به الحكومة الاتحادية عام ٢٠٠٩م لدعم قطاع صناعة السيارات عبر منح مكافآت لمن يستبدل سيارته القديمة بأخرى جديدة.

» تسهيل العمل بدوام جزئي، وهو الاجراء الذي يهدف الى تجنب تسريح العمال والموظفين واستبدال ذلك بالعمل بدوام جزئي، وهو الاجراء الذي تم اتباعه خلال الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩م ونجح في تجنيب الاقتصاد الألماني فقد الوظائف وأماكن العمل.

وعلى العكس من المخاوف بخصوص حدوث كساد اقتصادي في الربع الثالث من العام الجاري حققت ميزانيات الدولة الألمانية المختلفة سواء على مستوى الحكومة الاتحادية او حكومات الولايات والبلديات وكذلك صناديق الضمان الاجتماعي فائضا في النصف الأول من العام ٢٠١٩م بلغ ٤٥,٣ مليار يورو بحسب الارقام الأولية لمكتب الإحصاء الاتحادي، حيث بلغت نفقات مستويات الدولة الألمانية المختلفة خلال النصف الأول من العام حوالي ٧٤٦,٥ مليار يورو بينما وصلت الإيرادات الى قيمة ٧٩١,٨ مليار

المحتويات

ص١. التخوف في ألمانيا من دخول مرحلة الكساد
ص٣. ارتفاع عدد العاملين في القطاع الصناعي
ص٤. أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الألماني
ص٥. تراجع حجم الاستثمارات الصينية
ص٦. سوق الأوراق المالية الألماني
ص٧. أرقام اقتصادية

ابواب انفاق مشروع موازنة الحكومة الاتحادية للعام 2020م
(مليار يورو)

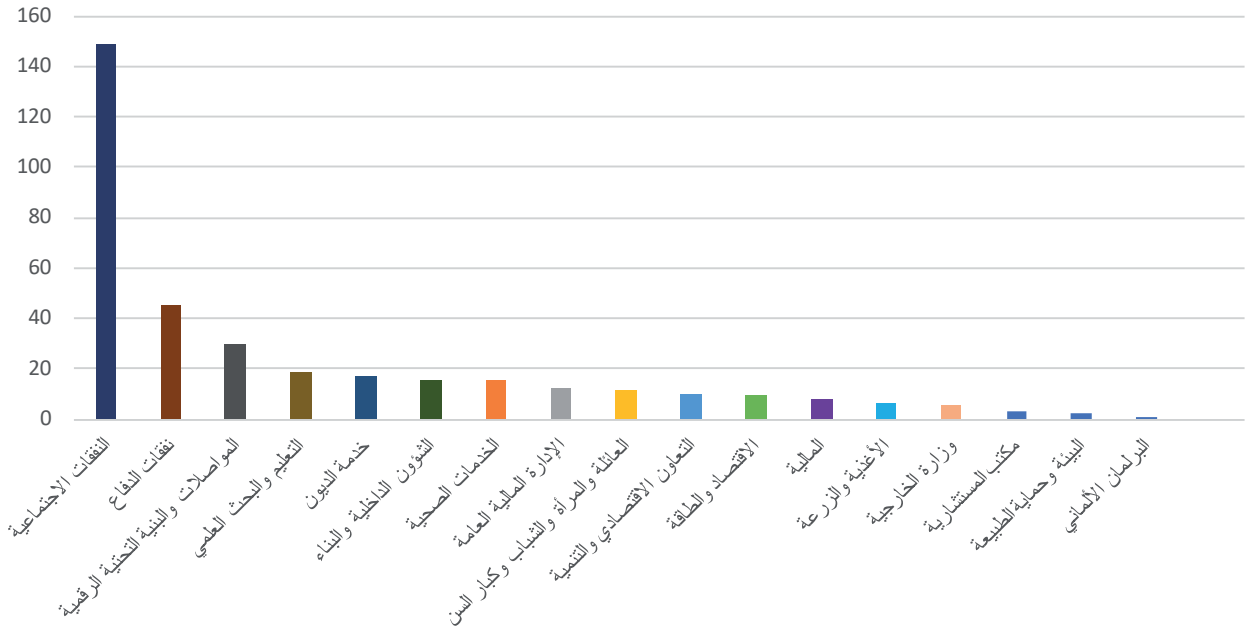

يورو. ويتأتى هذا الفائض بشكل رئيسي من العائدات الضريبية التي تشكل الجزء الأساسي من إيرادات الدولة الألمانية، الا ان التوقعات لموازنة الحكومة الاتحادية للعام ٢٠٢٠م تشير الى تراجع في إيرادات الضرائب بالإضافة الى زيادة النفقات الخاصة بسياسة حماية البيئة التي تتبناها الحكومة، مما يضع تساؤلات حول امكانية تحقيق موازنة متوازنة بدون اللجوء الى الاستدانة حيث ما يزال وزير المالية في الحكومة الاتحادية اولاف شولتز Olaf Scholz والمنتمي الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD محتفظا بسياسة الصفر الأسود والقائمة على تحقيق موازنة متوازنة من حيث النفقات والايرادات بدون اللجوء الى الاستدانة، وهي السياسية التي اتبعها بنجاح وزير المالية السابق فولغانغ شويبله Wplfgang Schäuble المنتمي الى الحزب الديمقراطي المسيحي CDU خلال تولية الوزارة.

وتكمن اهم العوامل المؤثرة في الاستمرار في تحقيق التوازن في الموازنة في ثلاثة عوامل أساسية: يتركز العامل الأول في زيادة النفقات الخاصة ببرامج حماية البيئة التي تمثل احد ابرز سياسات الحكومة الائتلافية المتفق عليها، حيث تقدر تكاليف هذه البرامج ما بين ٥٠ الى ٦٠ مليار يورو والتي ستمثل عبأً إضافيا على الموازنة، فيما يتمثل العامل الثاني في تراجع إيرادات الاوعية الضريبية المختلفة نتيجة تراجع معدلات نمو الاقتصاد، واذا ما كانت العائدات الضريبية تقترب من التوقعات للعام ٢٠١٩م فان هذه العائدات للعامين ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م ستشهد تراجعا بنحو ١٠ مليارات يورو في كل سنه، اما العامل الثالث المؤثر على سياسة الحفاظ على موازنة متوازنة فهو تراجع إيرادات ضريبة التضامن (Solidaritätszuschlag) والمقرر البدء في خفض الجزء الأكبر منها في العام ٢٠٢١م والتي ستؤدي الى تراجع في الإيرادات للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات بما يقرب من ٣٠ مليار يورو. وتخطط وزارة المالية الاتحادية تغطية تراجع الإيرادات هذا من خلال خفض النفقات الخاصة بالديون حيث وبسبب تراجع أسعار الفائدة الى أدني مستوى لها والتوقعات التي تشير الى استمرار البنك المركزي الأوروبي في اتباع سياسة الحد الأدنى من أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة، انخفض حجم الانفاق الحكومي على خدمة الديون والبالغ حاليا ١٧,٦ مليار يورو. كما يخطط وزير المالية شولتز الى الانفاق من احتياطي اللجوء (Asylrücklage) والبالغ ٢٩,٧ مليار يورو خلال الأعوام الممتدة من ٢٠٢٠م وحتى ٢٠٢٢م لتغطية تراجع الإيرادات، هذا بالإضافة الى اتباع سياسة إنفاق تقشفية لتمويل فجوة متوقعة في الموازنة بقيمة ٣,٧ مليار يورو. وبدون هذه الإجراءات التي تخطط الحكومة اتباعها فان التوقعات تشير الى حدوث عجز في الموازنة في العام ٢٠٢٠م يقدر بنحو ١٤ مليار يورو ويرتفع هذا العجز في موازنة العام ٢٠٢١م الى ١٧,٨ مليار يورو.

وبحسب مشروع الموازنة المقدمة من وزارة المالية الاتحادية يبلغ اجمالي الانفاق المخطط في موازنة العام ٢٠٢٠م نحو ٣٥٩,٩ مليار يورو بزيادة تقدر بنحو ١ في المئة عن موازنة العام ٢٠١٩م، وقد استحوذت النفقات الاجتماعية على الجزء الأكبر من الموازنة حيث تقدر بحوالي ١٤٨,٦ مليار يورو تليها نفقات الدفاع التي وصلت في هذه الموازنة الى ٤٥ مليار يورو، كما بلغت قيمة النفقات المخصصة للمواصلات والبنية التحتية الرقمية الى ٢٩,٩ مليار يورو، التعليم والبحث العلمي خُصص له اكثر من ١٨ مليار يورو كما تم تخصيص ١٦,٥ مليار يورو لخدمة الديون، الشؤون الداخلية والبناء حُدد لها مبلغ ١٥,٣ مليار يورو بينما حصل قطاع الخدمات الصحية على ١٥,٣ مليار يورو أيضا في الموازنة، الإدارة المالية العامة حصلت على ١٢ مليار يورو كما بلغت الأموال المخصصة للعائلة والمرأة والشباب وكبار السن على ١١,٨ مليار يورو، وبلغ انفاق باب التعاون الاقتصادي والتنمية حدود ١٠,٣ مليار يورو، الاقتصاد والطاقة حصل على موازنة بنحو ٩,١ مليار يورو، وزارة المالية بلغت موازنتها ٧,٤ مليار يورو وتم تخصيص ٦,٥ مليار يورو للأغذية والزرعة، فيما بلغت نفقات وزارة الخارجية نحو ٥,٧ مليار يورو فيما بلغت نفقات مكتب المستشارية ٣,١ مليار يورو البيئة وحماية الطبيعة والامن النووي ٢,٦ مليار يورو كما بلغت النفقات المخصصة للبرلمان الألماني نحو مليار يورو.

ارتفاع عدد العاملين في القطاع الصناعي في ألمانيا
وتراجع الملتحقين بنظام التدريب المهني على الرغم من ارتفاع فرص تشغيلهم

بلغ مجموع عدد العاملين في شركات القطاع الصناعي المختلفة في ألمانيا في نهاية شهر يوليو من هذا العام ٢٠١٩م حوالي ٥,٧ مليون شخص. وبحسب مكتب الإحصاء الاتحادي فان هذا العدد يمثل زيادة عن عدد العاملين الإجمالي في القطاع في نفس الفترة من العام ٢٠١٨م بنحو ٤١ ألف شخص وبما يمثل نسبة زيادة ٠,٧ في المئة.

وكانت أكبر زيادة في عدد الأشخاص العاملين في صناعة أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية وذلك بنسبة ٢,٨ في المئة كما أظهرت زيادة أعلى من المتوسط بلغت ١,٦ في المئة في عدد العاملين في صناعة وإنتاج الأغذية والأعلاف و١,٢ في المئة زيادة في عدد العاملين في صناعة المعدات والآلات الصناعية. وعلى النقيض من ذلك، كان هناك انخفاض في عدد العاملين في شركات إنتاج المعدات الكهربائية -١,٦ في المئة وكذلك في صناعة السيارات وقطع غيار السيارات (-٠,٤ في المئة) وفي شركات إنتاج المطاط والمنتجات البلاستيكية (-٠,٢ في المئة).

أكبر تراجع في عدد الملتحقين بنظام التدريب المهني

منذ عشر سنوات

بلغ عدد المسجلين الجدد في التدريب المهني في عام ٢٠١٨م أكبر انخفاض منذ عشر سنوات حيث وقع حوالي ١٤٠،٦٠٠ رجل وامرأة في ألمانيا عقد تدريب مهني. وهو ما يمثل العدد الأقل منذ عشر سنوات حيث كان عدد المنخرطين في برامج التدريب المهني في الأعمال الحرفية في العام ٢٠٠٨م نحو ١٦٦،٩٠٠ شخص. وشكل التدريب على مهنة فني ميكاترونيك للسيارات، برنامج التدريب الأكثر اقبالا من الرجال حيث انتظم في سياقة أكثر من ٢٠ ألف شخص فيما سجلت ٨٣٠ امرأة فقط للتدريب في هذا السياق، بينما مثلت مهنه تصفيف الشعر أكثر مهنة سجلت فيها النساء بعدد يفوق ٧ الاف متدربة بينما لم يسجل سوى ٢٥٠٠ رجل للتدريب في هذه المهنة، في المرتبة الثانية بين المهن الأكثر اختياراً للمتدربين الحرفيين الذكور كان العمل كفني إلكترونيات حيث بلغ عدد المتعاقدين للتدريب على هذا التخصص ٧٠٠ ١٣ شخص، بينما اتجهت النساء للتدرب على مهنة البائعات المتخصصة في تجارة المواد الغذائية بعدد وصل الى ٤٣٠٠ متدربة.

ويأتي هذا التراجع للتدرب على مهن حرفية وفنية على الرغم من زيادة فرص العمل للبالغين في ألمانيا الحاصلين على تدريب مهني كلاسيكي بشكل كبير في السنوات العشر الماضية، وذلك وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث أوضحت الدراسة ان معدل توظيف الحاصلين على تدريب مهني ارتفع من ٧٨ في المئة الى ٨٤ في المئة وذلك على العكس من بقية الدول الصناعية الأخرى التي انخفض فيها معدل توظيف الحاصلين على تدريب مهني من ٧٩ في المئة الى ٧٨ في المئة. وكذلك على النقيض من معدل توظيف الاشخاص في ألمانيا الحاصلين على درجة جامعية حيث ظل ثابتاً عند معدل ٨٨ في المئة.

على الرغم من تحسن فرص العمل، فإن الاشخاص الذين لا يحملون شهادات جامعية يحصلون على رواتب اقل بكثير، حيث يحصل العاملون الذين يمتلكون تدريب مهني في المتوسط على راتب اقل بنسبة ٣٩ في المائة في ألمانيا بالمقارنة مع الأشخاص الذين يحملون درجة البكالوريوس، فيما تضيق هذه الفجوة داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يصل متوسط فارق الأجور الى نسبة ٣١ في المائة. وفي نفس اطار فارق الأجور ومع ان النساء في المانيا يمثلن حوالي ٥٠ في المئة من الطلاب الجامعيين في برامج درجة البكالوريوس، ونحو ٦٠ في المئة في برامج الدراسة الأطول التي يتم فيها الحصول على درجة الماجستير، فإن النساء يتلقين اجورا أقل من الرجال، وبحسب دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فان «الفجوة في الأجور بين النساء والرجال أعلى في ألمانيا في مستويات التعليم العالي عن متوسط بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، خاصة بين ٣٥ إلى ٤٤ عامًا» حيث تتلقى النساء في المتوسط ٧٢ في المئة فقط من راتب زملائهن الذكور، بالإضافة الى ذلك فقد بلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالي والاتي يعملن بدوام جزئي في المانيا في العام ٢٠١٧م نحو ٣١ في المئة بالمقارنة مع ٢٤ في المئة فقط في المتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

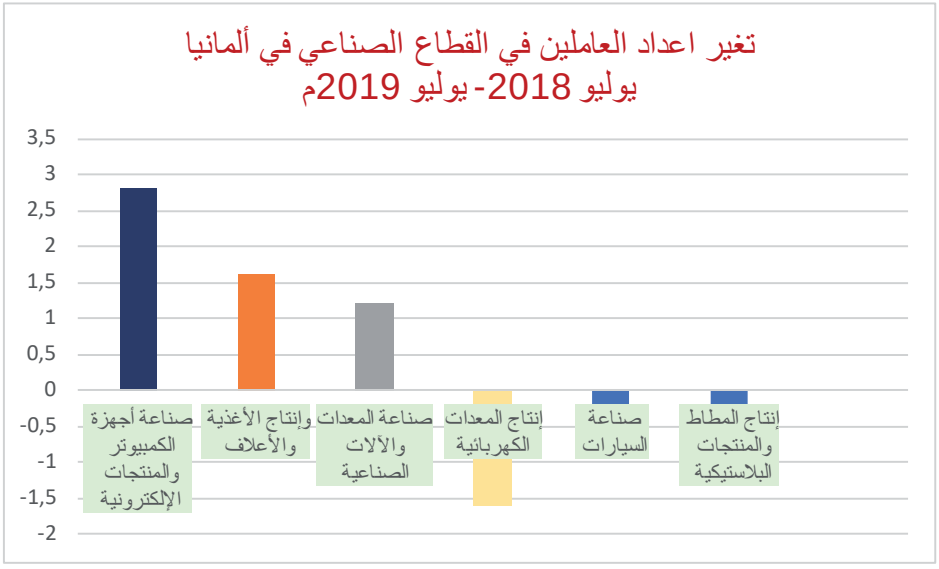

آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الألماني

سجلت أسعار النفط يوم الاثنين ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م اعلى ارتفاعا لها خلال ثلاثين عاما تقريبا (منذ العام ١٩٩١م) بعد تعرض منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية الى هجوم ارهابي أحدث اضرار بقدرة السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، على التصدير والذي سيؤدي في حال استمراره لوقت طويل الى احداث اضرار في الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاديات الدول الصناعية بشكل أخص.

وعلى الرغم من انخفاض واردات ألمانيا من النفط من منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومن المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حيث لم يبلغ حجم صادرات النفط من المملكة الى ألمانيا نسبة ١,٢ في المئة من احتياج المانيا وذلك بأرقام العام ٢٠١٧م. الا ان ارتفاع أسعار النفط وخصوصا إذا استمر لفترة طويلة سيتسبب بأضرار للاقتصاد الألماني حيث قال Jörg Krämer كبير الاقتصاديين في Commerzbank « ان اثار الهجوم على المنشآت النفطية رفع سعر النفط الخام بواقع سبع دولارات.» «وهذا سيزيد من فاتورة النفط الألمانية بنحو خمس مليارات يورو.» وهو ما يساوي ٠,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما حذر Holger Schmieding كبير الاقتصاديين في Berenberg Bank من ان ارتفاع أسعار النفط بمقدار عشرة يورو للبرميل قد يؤدي بالاقتصاد الألماني في النهاية الى الانزلاق الى مرحلة الركود». من جهته أكد كبير الاقتصاديين في مصرف UniCredit، Andreas Rees إنه إذا كان الأمر مجرد تأثير قصير الأجل لبضعة أيام، فلن يكون لذلك تأثير ملحوظ على الاقتصاد، اذ يمكن للدول الأخرى للنفط زيادة إنتاجها وتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمي، مضيفا ان حالة القلق والتوتر في المنطقة قد تؤثر على

مزاج الشركات والمستهلكين، في ألمانيا وحول العالم والتي ستضاف إلى النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وكذلك الخروج المضطرب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، حيث سيصبح التوتر في المنطقة والقلق من عدم تامين امدادات النفط واحدا من عوامل عدم اليقين.

ويشير المراقبون الى ان المخاطر سوف تزداد في حالة ما اندلعت اعمال عسكرية في المنطقة والتي تزود السوق العالمي للنفط بنحو ٣٠ في المئة من احتياجاته، مشيرين الى ان نشوب أي صدام عسكري قد يؤدي الى ارتفاع أسعار النفط بمقدار الضعف، وفي هذه الحالة فان فاتورة النفط في ألمانيا سوف تتضاعف مشكلة ما نسبته ١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سيؤثر بشدة على الاقتصاد الألماني.

جدير بالذكر ان ألمانيا تعتمد، وبشكل أساسي في تلبية احتياجاتها من النفط الخام على الاستيراد، وقد بلغ حجم هذا النفط الخام المستورد في عام ٢٠١٧م ٩١,٢ مليون طن، وتعد روسيا اكبر مورد للنفط الخام الى ألمانيا حيث بلغت صادراتها نحو ٣٣,٥ مليون طن في العام ٢٠١٧م وبهذا فان النفط القادم من روسيا يغطي نسبة ٣٦,٥ في المئة من احتياجات ألمانيا في هذا الجانب، في المرتبة الثانية تأتي النرويج كثاني دولة مصدرة للنفط الخام الى ألمانيا وبحجم ١٠,٣ مليون طن او ما نسبته ١١ في المئة من احتياجات السوق الألماني، المرتبة الثالثة في قائمة اكبر الدول المصدرة للنفط الى ألمانيا احتلتها بريطانيا والتي بلغت صادراتها نحو ٨,٦ مليون طن في العام ٢٠١٧م. كازخستان تعد رابع اكبر مصدر للنفط الخام الى ألمانيا وذلك بصادرات تقدر بحوالي ٨,١ مليون طن ، اما بالنسبة الى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك فقد بلغ حجم ما صدرته من النفط الخام الى السوق الألماني في العام ٢٠١٧م حوالي ١٧ مليون طن وبنسبة ٢٠ في المئة تقريبا من حجم واردات ألمانيا وقد توزعت هذه الكمية بين دول الأوبك على النحو التالي: بلغت واردات النفط من ليبيا ٦,٩ مليون طن بينما بلغت واردات النفط الخام المصدر من العراق الى ألمانيا في العام ٢٠١٧م نحو ٤,٩ مليون طن وبلغ حجم صادرات الجزائر من النفط الخام الى المانيا حوالي ٢ مليون طن، بينما صدرت مصر نفطا خاما الى ألمانيا بحجم ١,٧ مليون طن، وكذلك ارتفعت صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام الى الأسواق الألمانية ليصل في العام ٢٠١٧م الى مليون طن وهو ما يمثل نسبة تقترب من ١,٢ في المئة من واردات ألمانيا من النفط في العام ٢٠١٧م.

من جهة أخرى تُعد ألمانيا دولة منتجة للنفط الخام أيضا لكن مع انتاج محدود وضئيل مقارنة بكبار منتجي النفط العالمي وكذلك مقارنة بحجم استهلاك ألمانيا من النفط الخام، وقد بلغ انتاج ألمانيا من النفط حوالي ٢,٣٦ مليون طن في العام ٢٠١٦م وهو ما يمثل نسبة ٢,٦ في المئة تقريبا من احتياجات ألمانيا من النفط سنويا.

تراجع حجم الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الألماني

سعت الشركات الصينية التابعة للحكومة او تلك التي تتمتع بغطاء ودعم حكومي الى الاستثمار وتوظيف فوائضها المالية في الاقتصاد العالمي والتركيز على الاستحواذ والسيطرة على الشركات العاملة في نفس المجال في مختلف دول العالم، وهي السياسة التي وصفها بعض المحللين الاقتصاديين بانه محاولة من الصين للحصول على مزيد من النفوذ في الأسواق العالمية ومسعى يستهدف الحصول على القدرة على التأثير على مجريات وحركة الاقتصاد العالمي، وقد شهد العام ٢٠١٦م نشاطا محموما من قبل الشركات الصينية لعقد صفقات استحواذ على العديد من المؤسسات والشركات العالمية.

وفي هذا السياق اتي النشاط المكثف للاستثمارات الصينية في السوق الأوروبي والألماني والذي لعبت عوامل إضافية دورا في تعزيزه والرفع من حدته، ولعل اهم هذه العوامل تمثل في العوائق التي تواجهها عمليات استحواذ الشركات الصينية في الولايات المتحدة، حيث جوبهت العديد من العروض التي تقدمت بها الصين لشراء عدد من الشركات الامريكية بالرفض تحت ذريعة عدم مطابقة واستيفاء عروض الشركات الصينية للشروط المطلوبة لإتمام صفقات الاستحواذ، وهو ما يؤشر الى التحفظ الأمريكي تجاه السياسة الاقتصادية التي تتبعها الصين وكذلك الى احتمال اغلاق السوق الأمريكي في وجه الشركات الصينية. ومن هنا أيضا ولنفس الأسباب تزداد جاذبية السوق الأوربي والألماني بالنسبة للصينيين كسوق رديف للسوق الأمريكي إضافة الى ما تتميز به الشركات الألمانية من مستوى تقني مرتفع وكفاءة إنتاجية عالية مضاف اليها سمعتها العالمية الجيدة.

الا ان الجدل الذي اثاره استحواذ الشركات الصينية على العديد من الشركات الألمانية او المساهمة فيها بنسب كبيرة، وخصوصا شركات التكنولوجيا الصناعية والتي تعد أبرزها اتفاقية الاستحواذ على شركة KUKA لصناعة الاذرع والروبوتات الالية والتي تستخدم بكثافة في قطاع صناعة السيارات، دفع بالحكومة الألمانية الى مراجعة إجراءات وشروط الاستثمار الأجنبي في الأسواق الألمانية.

وقد شهدت الاستثمارات الصينية في أوروبا بشكل عام وفي المانيا بشكل خاص تباطؤً شديدا، حيث تراجع حجم الاستثمارات الصينية في النصف الأول من هذا العام في أوروبا الى ٢,٣٩ مليار دولار امريكي من اكثر من ١٥ مليار دولار امريكي بلغه حجم الاستثمارات الصينية في نفس الفترة من العام ٢٠١٨م، وهو تراجع بنسبة تفوق ٨٠ في المئة، وفي ألمانيا بلغ حجم الاستثمارات الصينية في النصف الأول من العام ٢٠١٩م حدود ٥١٠ مليون دولار امريكي فقط بعد ان كانت هذه الاستثمارات قد وصلت الى ٢,٣٩ مليار دولار في النصف الأول من العام ٢٠١٨م. وكان العام ٢٠١٦م قد شهد تحقيق رقم قياسي في الاستثمارات الصينية في أوروبا وألمانيا حيث بلغت هذه الاستثمارات حوالي ٧٣ مليار دولار امريكي في النصف الأول من العام ٢٠١٦م في أوروبا بينما وصلت الى ١٠,٤٥ مليار دولار امريكي في ألمانيا خلال نفس الفترة، ثم تراجعت هذه الاستثمارات في السنوات اللاحقة حيث بلغت ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٧م في أوروبا ونحو ٦,٧٣ مليار دولار في ألمانيا ثم ارتفعت الاستثمارات الصينية في المانيا في النصف الأول من العام ٢٠١٨م الى ١٠,١ مليار دولار بينما واصلت الانخفاض في أوروبا لتصل الى ١٥,٣ مليار دولار امريكي.

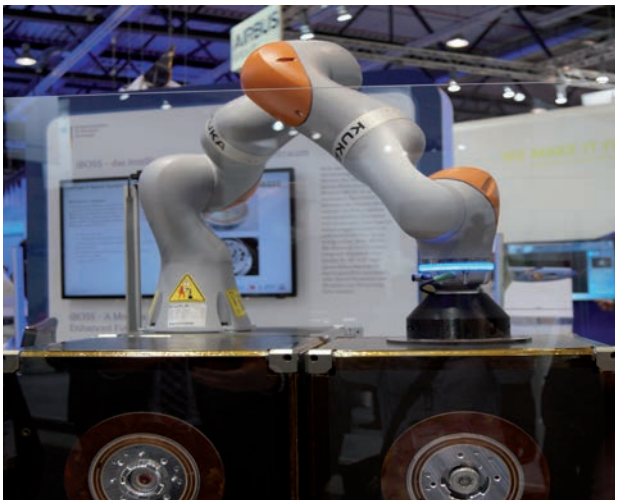

ويشير العديد من المراقبون الى مجموعة من العوامل التي لعبت دورا في تراجع هذه الاستثمارات الصينية، حيث يربط المراقبون هذا التراجع بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الألمانية وعدد من حكومات الدول الأوروبية للحد من استحواذ الشركات الصينية، والتي يعد اغلبها شركات حكومية، خصوصا بعد الاستحواذ على شركة KUKA لصناعة الاذرع الالية في العام ٢٠١٦م والتي حاولت الحكومة الاتحادية عرقلته خشية نقل التكنولوجيا، وهو ما فشلت فيه بسبب قوانين حرية التجارة، مما دفعها الى تغيير القواعد والإجراءات الخاصة بشراء الشركات الألمانية من قبل مستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي، حيث تم إقرار إجراءات جديدة في شهر ديسمبر من ٢٠١٨م منح بمقتضاها الحق للحكومة الاتحادية الألمانية الموافقة على صفقات الاستحواذ او عرقلتها عبر العديد من الإجراءات البيروقراطية، كما منحت الحكومة الاتحادية حق استخدام النقض (الفيتو) إذا أراد المستثمر الأجنبي شراء أكثر من عشرة في المائة من أسهم شركة ألمانية، وقد منعت الحكومة الألمانية في العام ٢٠١٨م دخول مشغل الشبكة الصينية المملوكة للدولة SGCC إلى قطاع الكهرباء الألماني.

وكما ساهمت إجراءات الحكومة الألمانية في تراجع الاستثمارات الصينية في ألمانيا فان هنالك أسباب أخرى لهذا التراجع مرتبطة بحالة الاقتصاد الصيني والذي يعاني من تراجع معدلات النمو وكذلك من اثار النزاع التجاري المتفاقم مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث تراجعت الوفورات المالية التي كانت تمتلكها الشركات الصينية والتي مكنتها من ضخ استثمارات كبيرة في الأسواق الأجنبية، بالإضافة الى توجيه الحكومة الصينية اغلب استثماراتها الى السوق المحلي للدفع بمعدلات النمو الاقتصادي.

الا ان هذا التراجع في حجم الاستثمارات الصينية لا ينفي سعي الصين الى الاستحواذ على بعض الشركات في القطاعات التكنولوجية الهامة حيث تسعى الى الاستفادة من التقنيات الأوروبية والألمانية لدعم استراتيجيتها التي تحمل عنوان Made in China 2025 والتي تستهدف من خلالها رفع مستوى قطاعها الصناعي الى مستوى اعلى.

صعود متواصل لمؤشر (داكس) بسبب اللغة التصالحية في خطاب الرئيس الأمريكي تجاه الصين واستمرار أسعار الفائدة المنخفضة

حركة مؤشر (داكس) 17 اغسطس- 17 سبتمبر 2019م

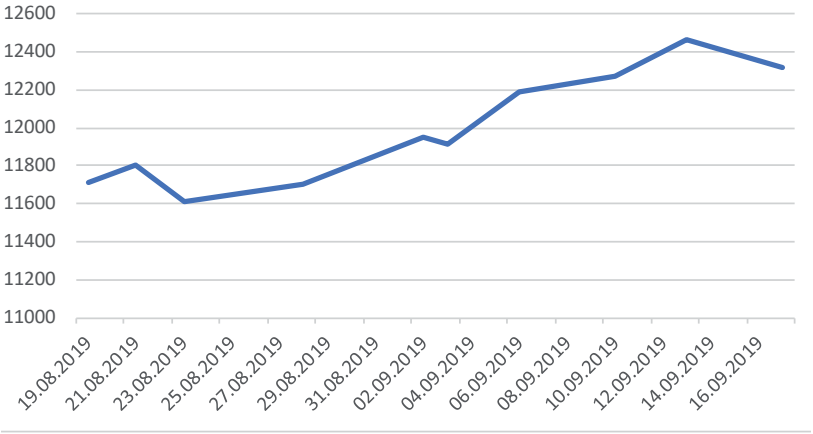

شهد مؤشر داكس خلال الفترة الممتدة من منتصف أغسطس وحتى منتصف شهر سبتمبر صعودا متواصلا عوض فيه الخسائر التي مني بها نهاية شهر يوليو وبداية شهر أغسطس. وقد لعبت اللغة التصالحية التي وجهها الرئيس الأمريكي الى الصين بخصوص النزاع التجاري بينهما وتصريحه عن أن استئناف المفاوضات التجارية معها «قريباً جداً» للوصول الى اتفاق تجاري، خلال قمة الدول السبع الكبرى في بياريتس في جنوب غرب فرنسا، دورا رئيسياً في تخفيف التوتر الذي كانت الأسواق العالمية ومنها الأسواق الأوروبية قد شهدته بعد انعقاد قمة العشرين وتهديد الرئيس ترامب بفرض مزيد من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية والرد الصيني على هذه الإجراءات. وما يزال النزاع التجاري المحتدم بين اكبر اقتصاديين في العالم يعكس ضلالة على معدلات النمو العالمي وحركة التجارة ومؤشرات الأسواق المالية العالمية، وكما ساهم تخفيف اللهجة الامريكية تجاه الصين في تحسن مؤشر سوق الأوراق المالية الألماني (داكس) ساهم أيضا احتمال ضخ البنك المركزي الأوروبي لمزيد من الأموال في الأسواق وإبقائه على معدلات الفائدة المنخفضة خلال الفترة القادمة، في تدفق المستثمرين على الأسواق الأوروبية بشكل عام، كما ساهم في انتعاش حركة الأسهم في سوق فرانكفورت للأوراق المالية على الرغم من مؤشرات النمو الاقتصادي التي تشير الى تراجع النمو خلال الربع الثالث من العام الجاري وانخفاض صادرات القطاع الصناعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الألماني. ويفسر المراقبون الاقتصاديون عدم تأثر سوق الأوراق المالية بهذه المؤشرات الغير إيجابية الى تحول سوق الأسهم لاحد اوعية الاستثمار المجزية بعد استمرار أسعار الفائدة البنكية بالانخفاض وكذلك بسبب احتمال اقرار نسب فائدة سلبية على الأموال المودعة. وقد شهدت جميع اسهم الشركات الألمانية ارتفاعا خلال هذه الفترة، عدا اسهم شركة Vonovia للإسكان فقط التي تراجعت بنسبة ٣,٩ في المئة، في المقابل سجلت اسهم شركة Thyssenkrupp للصناعات المعدنية قفزة كبيرة في سعر أسهمها حيث سجل سعر سهم الشركة ارتفاعا في هذه الفترة بنسبة تجاوزت ٣٠ في المئة ليصل الي سعر ١٢,٨ يورو للسهم الواحد. واستمر سهم Deutsche Bank في التعافي حيث تجاوز ارتفاعه نسبة ٢٠ في المئة ليصل الى سعر ٧,٤٨ يورو للسهم الواحد، كما حققت اسهم شركة HeidelbergCement لمواد البناء ارتفاعا هي أيضا بنسبة كبيرة وصلت الى ١٥ في المئة ووصل سعر سهم الشركة الواحد الى ٦٨,٨٤ يورو للسهم الواحد، وفي نفس الاتجاه حقق مؤشر (داكس) ارتفاعا متوسطا بنسبة جاوزت ٦ في المئة خلال هذه الفترة.

استمرار تأرجح سعر اليورو امام الدولار الأمريكي وادني سعر لليورو خلال عامين

سعر اليورو مقابل الدولار الامريكي 17 اغسطس - 17 سبتمبر 2019م

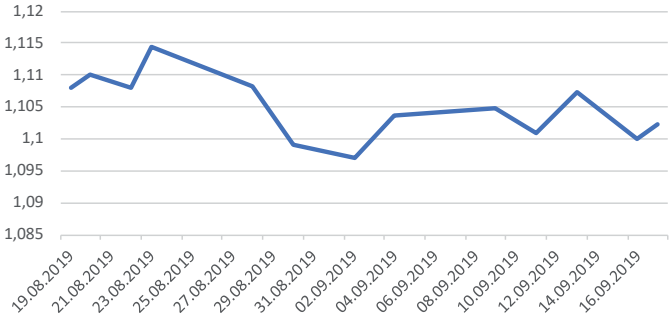

شهد سعر اليورو تأرجحا بين الصعود والتراجع امام الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة ومن اعلى قيمة لليورو امام الدولار سجلها خلال هذه الفترة بسعر ١,١١٤٥ دولار لليورو الواحد في يوم ٢٣ أغسطس، شهد اليورو اكبر تراجع له امام الدولار الأمريكي خلال عامين في الثاني من شهر سبتمبر عندما وصل سعر اليورو الى ١,٠٩٧ دولار امريكي لكن سرعان ما استعاد اليورو بعض خسائره وعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل الى مستوى ١,١٠٤ دولار لليورو بعد يومين وذلك في الرابع من سبتمبر، ليواصل مرحلة التأرجح ما بين الارتفاع والتراجع ليصل الى سعر (١,١٠٠٩ دولار لليورو) في ١٧ سبتمبر ٢٠١٩م. ويعود تراجع اليورو امام الدولار خلال الفترة الأخيرة في الجزء الأكبر منه الى ارتفاع الطلب العالمي على الدولار الأمريكي نتيجة تدفق الاستثمارات على الأسواق الامريكية نتيجة السياسات الحمائية للإدارة الامريكية وفرض رسوم جمركية متزايدة على الواردات المختلفة الى الولايات المتحدة.

١١٥ مليار يورو
صادرات ألمانيا في شهر يوليو

بلغت قيمة ما صدرته ألمانيا من سلع وبضائع في شهر يوليو ٢٠١٩م ١١٥,٢ مليار يورو وتم استيراد سلع بقيمة ٩٣,٧ مليار يورو. وفقًا لما ذكره مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) على أساس النتائج الأولية، وبهذا فقد سجلت الصادرات الألمانية ارتفاعاً بنسبة ٣,٨ في المئة بينما انخفضت الواردات بنسبة ٠,٩ في المئة مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٨م. كما سجل الميزان التجاري في نفس الشهر ارتفاعا بحوالي ٢١,٤ مليار يورو فيما كان الفائض التجاري قد بلغ في نفس الوقت من العام الماضي نحو ١٦,٤ مليار يورو.

وقد تم تصدير سلع بقيمة ٦٤,٢ مليار يورو إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) وتم استيراد سلع بقيمة ٥٢,٨ مليار يورو منها. وبلغت الصادرات الألمانية الى دول منطقة اليورو ٤١,٣ مليار يورو فيما استوردت ألمانيا منها سلع بقيمة ٣٤,٩ مليار يورو، كما تم تصدير سلع بقيمة ٥١ مليار يورو إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي وتم استيراد سلع بقيمة ٤٠,٩ مليار يورو من هذه البلدان.

٢٢٢ مليون ليلة
إقامة للسياح في ألمانيا في النصف الأول من العام 2019م

سجلت الفنادق ودور الضيافة المختلفة في ألمانيا خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٢٢,٤ مليون ليلة إقامة لمختلف السائحين المحليين والأجانب، جاء ذلك في تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي، وبالمقارنة فان هذا الرقم يمثل زيادة في عدد ليالي الإقامة بنسبة ٣,٨ في المئة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٨م.

وقد ارتفع عدد ليالي الإقامة للسائحين الأجانب الى ٣٩,٨ مليون ليلة وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المئة بالمقارنة مع العام الماضي، فيما ارتفع عدد ليالي الإقامة من قبل السائحين المحليين الى ١٨٢,٦ مليون ليلة إقامة وبزيادة بنسبة ٤ في المئة مع المقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٨م.

٥٨,٩ مليون مسافر
من مطارات ألمانيا خلال النصف الأول من العام 2019م

في النصف الأول من عام ٢٠١٩م، زاد عدد المسافرين المغادرين من ٢٤ مطارًا ألمانيًا رئيسيًا بنسبة ٤,١ في المئة إلى ٥٨,٩ مليون مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٨م. في المقابل، انخفض حجم الشحن الجوي المنقول (بما في ذلك البريد الجوي) بنسبة ٣,٣ في المئة ليصل إلى ٢,٣ مليون طن .

مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨م، زادت أعداد المسافرين الى خارج ألمانيا بنسبة ٤,٥ في المئة لتبلغ ٤٧,٣ مليون مسافر في النصف الأول من عام ٢٠١٩م، كما ارتفع عدد المسافرين المحليين بين المدن الألمانية بنسبة ٢,٣ في المئة إلى ١١,٦ مليون مسافر. وقد ارتفع عدد المسافرين إلى الدول الأوروبية بنسبة ٤,٨ في المئة إلى ٣٧,٢ مليون، فيما ارتفع عدد المسافرين المغادرين في حركة المرور عبر القارات خارج القارة الأوروبية بنسبة ٣,٥ في المئة إلى ١٠,١ مليون.

Energy Transition in the Arab World

bringing together

the 10th Arab-German Energy Forum

&

the 10th Dii Desert Energy Leadership Summit

November 25th - 26th, 2019

Hotel Adlon Kempinski, Berlin

Organized by:

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

Dii

In Cooperation with:

Union of Arab Chambers

Platinum Partners:

SIEMENS Ingenuity for life

ACWA POWER

innogy

Ecolog

ABB

State Grid Corporation of China

Silver Partners:

ILF Consulting Engineers

BILFINGER

thyssenkrupp

حقوق الطباعة

الناشر
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1
10178 Berlin
Telefon: + 49 (0)30 278907-0
Telefax: + 49 (0)30 278907-49
ghorfa@ghorfa.de
www.ghorfa.de

رئيس الغرفة
د. بيتر رامزاور
الوزير الاتحادي السابق

الأمين العام
عبد العزيز المخلافي

اعداد وتحرير
د. علي العبسي

تصميم
فضل الرميمة